

2016

The concepts of knowledge economy in higher education institutions and their role in the development of Sudanese society future vision

Abdel Moneim Muhammad
Al-Neelain University ,Sudan, abd_baker@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu>



Part of the [Education Commons](#)

Recommended Citation

Muhammad, Abdel Moneim (2016) "The concepts of knowledge economy in higher education institutions and their role in the development of Sudanese society future vision," *Jerash for Research and Studies Journal* *مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 17 : Iss. 1 , Article 1.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss1/1>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal *مجلة جرش للبحوث والدراسات* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

- Escrigas S.(2008), "Higher Education: New Roles and Emerging Challenges for Human And Social Development", 4th International Barcelona Conference on Higher Education, 31March -2 April.
- Marry, lessen, & Clifford, (2002) The challenge of collaboration, A public School and a public Housing Development Create and Early childhood center in Boston, Jamey.
- Schumaker, A & Woods: The Role of A college in a university wide Approach to community partnerships: the university of Nebraska at Omaha Experience, An international forum vole. 12, no. 4 deck, 2001.
- Slick, E, (1999), " Present problems and future challenges of the Korea National open University", ERIC, ED 431910.

مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي ودورها في تنمية

المجتمع السوداني

(رؤية مستقبلية)

د.عبد المنعم حسين بابكر محمد

الملخص

هدفت الورقة العلمية إلى التعرف على الوضع الراهن لتطبيق مؤسسات التعليم العالي لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في تنمية المجتمع، بالإضافة إلى التعرف على التحديات الراهنة التي تؤثر على تكامل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع، مع تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الواقع القائم لتلبية حاجات المجتمع استناداً على مفاهيم الاقتصاد المعرفي.

استخدم الباحث المنهج الوصفي، حيث صمم استبانة وأجرى مقابلات. تكون مجتمع الاستبانة من (35) عضو هيئة تدريس بأقسام الاجتماع، بكليات الاقتصاد والدراسات الاجتماعية ببعض الجامعات الحكومية بولاية الخرطوم، استجاب منهم (32) يمثلون عينة الاستبانة. وتمت مقابلة أربعة عمداء لكليات تنمية المجتمع، أيضاً تمت مقابلة اثنين من الخبراء في مجال الجودة. استخدم الباحث البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل بيانات الاستبانة.

توصل الباحث إلى نتائج هي: الوضع الراهن لتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان، يشير إلى قصور في الأبعاد الجوهرية لتطبيق هذه المفاهيم وفقاً للمعايير العالمية. وأن مؤسسات التعليم العالي في السودان تساهم لحد ما في المحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية، لكنها لا ترتقي بهذه المساهمة في تلازم يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، مؤسسات التعليم العالي، التنمية، المجتمع السوداني.

Abstract

This scientific paper aimed to identify the recent situation of the higher educational institutes, in developing the knowledge economic concepts in the society development, in addition to identify the recent challenges which affect the integrated relation between these institutes and the society. Also the researcher introduce a future vision to develop the recent situation so as to satisfy the society needs, according to the knowledge economic concepts.

The researcher used the descriptive method, in which he designed a questionnaire. The population of the questionnaire were (35) of teaching staff members, in the society departments in the colleges of society and economic studies, in Khartoum state. (32) of them were responded whom they were considered the study sample. An interview with four deans of the society development colleges has been done. Also an interview with two experts in the quality domain has been done. Then the researcher used the statistical program SPSS to analyze the data. The results of the scientific paper showed, that The recent situation of implementing the knowledge economic concepts in the higher education institutes, pointed to a shortage in the intrinsic dimensions for implementing these concepts according to the international standards. And the higher educational institutes can contribute with a somewhat role in conserving the cultural identity, and the social values, but they are not arises with this contribution in accompaniment coping the rapid of the knowledge and economic revolution.

المقدمة:

الاقتصاد القائم على المعرفة ليس اقتصاداً جديداً بالكامل، بل كان للمعرفة دور قديم ومهم في الاقتصاد، لكن الجديد أنّ حجم المعرفة أصبح أكثر وأعمق مما كان معروفاً، فصارت مع تكنولوجيايتها هي التي تُشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، لذلك برزت قوى جديدة ومؤثرة في المجتمع يحركها العامل الاقتصادي المبني على تحويل المعرفة إلى ثروة تفوق في قيمتها في معظم الأحيان الثروات الطبيعية، ما جعل نمط العملية الإنتاجية يتطلب القدرة على التكيف مع المتغيرات التي أحدثتها العولمة والثورة العلمية والتقنية من خلال إكساب أفراد المجتمع مهارات لم تكن موجودة من قبل، تمكنهم من التكيف مع الظروف الجديدة. وهذا لا يتأتى إلا بتطبيق تعليم متقن وتدريب جيد يتسق كل منهما مع مفاهيم الاقتصاد المعرفي، محصلته تنمية مهارات التفكير الإبداعي والابتكاري لدى أفراد المجتمع وحثهم على إنتاج المعرفة واستخدامها في حل المشكلات. ويأتي دور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع، من خلال إنتاجها للمعرفة العلمية، والتطبيق التكنولوجي لهذه المعرفة، وتوسيع مجالات البحث العلمي، وتكثيف التدريب المتقدم، وبقدر ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي في مجال التنمية البشرية بوصفها المصدر الأول لمصادر النمو الاقتصادي المستدام، بقدر ما تزداد كفاءة العمل وإنتاجيته، ويصير المجتمع أكثر رفاهية.

المشكلة: العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع، أصبحت قضية عالمية تجذب الاهتمام من الدول المتقدمة والنامية على السواء، لما تحظى به مؤسسات التعليم العالي من زيادة علمية وقيادة فكرية في تشكيل مكونات التنمية، فهي التي عليها إعداد الأطر المدربة التي يمكنها استيعاب عناصر الثورة المعرفية والتعامل معها بكفاءة لبلورة مفهوم متجدد وشامل للعلاقة بين هذه المؤسسات والمجتمع، ما يتطلب معه تنمية أطر بشرية تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع تخصصات جديدة تتناسب مع متغيرات العصر. إلا أنّ الطموحات لتحقيق تنمية مستدامة في السودان واجهته تحديات كثيرة أهمها الأثر المتراكم لعقود من الصراع الداخلي الذي لا زال مستمراً رغم الجهود المبذولة لنجاح الحوار الوطني، وفقدان عائدات النفط بعد انفصال جنوب السودان، ومؤسسات التعليم العالي بوصفها الأداة في تأهيل القيادات في جميع الأصعدة تأثرت بهذه

التحديات، التي انعكست سلباً تجاه تكامل إسهاماتها في خدمة المجتمع بالكفاءة المنشودة في جوانب متعددة وفق مفاهيم الاقتصاد المعرفي منها: ضعف الطاقة الاستيعابية للطلاب بالجامعات وتزايد الطلب الاجتماعي عليها رغم ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية وانتشارها، نظرة المجتمع الدونية للتعليم التقني والمهني، ضعف الإنفاق في مجال البحث العلمي، الهدر الناتج من التسرب خلال مراحل التعليم المختلفة، تفشي الأمية رغم الجهود المبذولة لمحوها، قاعدة المهارات لازالت محدودة لا تلي طبيعة وأشكال مهمة المستقبل، ما يؤثر سلباً على جهود الدولة وتطلعاتها إلى تنفيذ استراتيجيات جديدة لتنويع مصادر الدخل والموارد الاقتصادية والانتقال من هيمنة القطاع الرعوي والزراعي، إلى إدخال قطاعات استثمار جديدة تلي حاجات المجتمع.

تحاول هذه الورقة العلمية تقييم الواقع الحالي لمؤسسات التعليم العالي في السودان في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، لتحديد نواحي القصور لمعالجتها، وتحديد نواحي القوة لتعزيزها، بهدف تطوير هذه المؤسسات لتساهم بدور أكبر في التنمية المستقبلية للفرد والمجتمع، وبما يتناسب مع مستحدثات ثورة المعرفة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما واقع تطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان؟ وما الرؤية المستقبلية لدورها في تنمية المجتمع السوداني؟

الأهداف: تهدف الورقة العلمية إلى:

1. التعرف على الوضع الراهن لتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي بمؤسسات التعليم العالي، وإبراز أهميتها في تنمية المجتمعات الإنسانية.
2. التعرف على التحديات الراهنة التي تؤثر على تكامل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وبين المجتمع السوداني في ظل مفاهيم الاقتصاد المعرفي.
3. تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الواقع القائم لمؤسسات التعليم العالي في السودان لتلبية حاجات المجتمع استناداً على مفاهيم الاقتصاد المعرفي.

أسئلة الدراسة: تركز هذه الورقة العلمية في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما الوضع الراهن لتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان؟

2. ما الرؤية المستقبلية لدور مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في تلبية حاجات المجتمع التنموية باتجاه تحقيق التميز في مجال البنية التحتية، التعليم، التدريب، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة والبحث العلمي وفق معايير تتسق مع معايير الجودة المعتمدة عالمياً؟
3. إلى أي مدى يمكن أن تعمل مؤسسات التعليم العالي في السودان للمحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية للمجتمع السوداني في تلازم يواكب الثورة المعرفية والاتصالية المتسارعة؟

الأهمية: ترجع أهمية الورقة العلمية في أنها:

1. تتبع منحىً جديداً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال توظيف المعرفة والتكنولوجيا في تقديم خدمات أو منتجات للمجتمع متميزة ومبتكرة يمكن تسويقها.
 2. تلقي الضوء على الدور المتعاظم لمؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المجتمعية، ما يتطلب إعادة النظر في نوعية علاقتها بالمجتمع بمكوناته المتنوعة.
 3. تركز على التمسك بالبعد الحضاري للمجتمع السوداني في خصوصية واقعه الثقافي وتراثه العربي والإسلامي والتزامه بسلامة وجودة اللغة العربية مع ضرورة التواصل مع اللغات الأخرى.
- المنهج:** يستخدم الباحث المنهج الوصفي.
- الحدود:** أ. مكانية: السودان، ولاية الخرطوم.

ب- زمنية: (2015-2016)

- ج. موضوعية: الوضع الراهن لتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان، والدور المستقبلي لها في تنمية المجتمع السوداني.

المصطلحات: المعرفة: مجموعة من المعاني والمفاهيم والمعتقدات والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به (محمود، 2011، 16).

الاقتصاد المعرفي: منظومة تفاعلية شاملة وتكاملية لإيجاد معرفة ذات قدرة وتأثير، وتنتج بقوة لتوليد معارف جديدة ليصبح الابتكار والخلق أداة لتوليد أشكال غير مسبوقة من المعرفة تُشكل اقتصاداً متجدداً دائماً (الحضيري، 2001، 64).

التعليم العالي: هو الجهة المسؤولة عن المرحلة العليا من التعليم، يضم أنواعاً من التعليم الأكاديمي والمهني والفني، وتدريب المعلمين. تقوم به جامعات وكليات ومعاهد. ينال الطالب بعد إكماله المرحلة شهادة في مجال متخصص يؤهله للعمل (الموسوعة الحرة، 2015).

التنمية: هي محاولة إحداث تغيرات جوهرية إيجابية مستمرة ومترابطة لتطوير الإنتاج ورفع كفايته على مختلف المستويات من ناحية، وتقود إلى أنماط متطورة من السلوك الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى (أحمد، 2012، 126).

المجتمع: عدد من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة، يتشاركون هموماً واهتمامات مشتركة تعمل على تطوير ثقافتهم ووعيهم فيتطبخوا بصفات مشتركة تشكل شخصية هذا المجتمع وهويته (حسن، 2006، 4).

الإطار النظري:

مفهوم المعرفة: مجموعة من الأفكار والآراء والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تكونت لدى الإنسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر الموجودة في بيئته المحيطة وتفاعله معها (الخشاب، 2000، 18). ويعرفها الطيبي، (2008: 24) بأنها هي حصيلة الخبرة والقدرة على استخلاص مفاهيم ونتائج جديدة، وهي خليط من التعليم والخبرة المتراكمة، وتعتمد على الفهم والإدراك البشري، وهي حالة أرقى من الحصول على المعلومات، والتي لا تُشكل قيمة حقيقية إلا بعد تحويلها ووضعها في إطار مفهوم يمكن أن يتحول إلى خدمة أو سلعة تستحق دفع المال مقابل اقتنائها.

مجتمع المعرفة: هو المجتمع الذي يتصف أفراده بامتلاك حر للمعلومات وسهولة تداولها، وبثها عبر الوسائط الفضائية والحاسوبية المختلفة، وتوظيف المعلومة والمعرفة وجعلها في خدمة الإنسان لتحسين مستوى حياته (بركات وعوض، 2011). ويعرفه محمود (2011: 16) بأنه المجتمع الذي يهدف إلى توليد المعرفة وخلق ثقافتها والتشارك

فيها، واستحداث تطبيقات تعمل من خلال آلياتها لتلبية الاحتياجات المجتمعية وبناء الثروة والارتقاء بنوعية الحياة بصفة مستمرة.

اقتصاد المعرفة: يعني إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر انسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمفهومها الشمولي التكاملي، فالجتمع القائم على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة، يكون مؤهلاً أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابه على كافة الأصعدة الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية وخلافه (مؤتمن، 2004، 12).

خصائص الاقتصاد المعرفي: أوضح الفكي (2008، 22-23) أن الاقتصاد المعرفي

يتميز بأنه:

1. يتمتع بمرونة فائقة وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات ومع المستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغيرها ويتكاثف حجم تأثيرها.
2. يمتلك القدرة العالية على التجدد والتطور والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تتوق إلى الاندماج فيه.
3. لا توجد حواجز للوصول إليه فهو اقتصاد مفتوح بالكامل، وبالتالي لا توجد فواصل زمنية ولا عقبات مكانية، بل يحتاج إلى معرفة عقلية وإرادة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد ومسؤولية الالتزام التقني بكل ما فيه، واحترام دقيق لحقوق الأطراف المختلفة المتعاملة فيه وحرص كامل على ذلك.
4. يرتبط بالذكاء والقدرة الابتكارية والخيال الجامح وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر وأكثر جودة في الأداء.

ركائز مفاهيم الاقتصاد المعرفي: أورد قاسم (2013، 16-18) أن الاقتصاد

المعرفي يُبنى على ركائز أساسية هي:

- أ. الحكومة التي تقوم على حافز اقتصادي (النظام المؤسسي): الحكومة التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تتيح

تكملة الإجراءات بسهولة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات

التكنولوجيا، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. التعليم : وهو من أهم الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافس الاقتصادي،

حيث يتعين على الحكومات أن توفر الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس

المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، وتزداد الحاجة إلى

دمج تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية،

وبرامج التعلم مدى الحياة.

ج. الابتكار: نظام فعال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من

المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية، واستيعابها وتكييفها مع

الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية.

د. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهي التي تُسهل نشر وتجهيز المعلومات

والمعارف وتكيفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي، وتخفيض

المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية، وتحت كل رכיعة من هذه الركائز تأتي

مؤشرات أخرى ضمنية كمقاييس لوضع الدول واستعدادها لاقتصاد المعرفة من

سنة (1995) إلى أحدث سنة.

تجارب بعض الدول العربية في الاتجاه نحو الاقتصاد المعرفي:

1. تجربة المملكة العربية السعودية:

ذكر موسى (2015) أن من عوامل النجاح للتحويل التدريجي إلى المجتمع المعرفي في

السعودية، وجود خطوات واضحة المعالم وثابتة لهذا التحول، بدأت الخطة الأولى عام

(2009 - 2013)، ركزت على إنشاء مؤسسات وحاضنات لأعمال تُعين على تحقيق

الاقتصاد المعرفي، وتوظيف القطاع الخاص في التعريف بوضوح بالإثراء المعرفي في ها

الجاناب. أما المرحلة الثانية فانطلقت عام (2014-2020)، ركزت على تحويل المجتمع إلى

اقتصاد قائم على المعرفة، وبحلول عام (2020) يكون المجتمع السعودي مجتمعاً تقوده

القدرات البشرية المنتجة ليوفر مستوى معيشي جيد ونوعية حياة كريمة. وفي هذا الاتجاه

ساهمت المملكة في تأسيس مؤسسات مثل مؤسسة (موهبة) التي تهدف إلى تشكيل

الطالب المبدع والمبتكر، وصممت جائزة (سابق) للابتكار لتشجيع نوعية الأفكار الجديدة

والثيرة. أيضاً ركزت الخطة في زيادة مهمة التعليم والتدريب، وتحجير التجارة، وعولمة عمليات الإنتاج من خلال الشراكات متعددة الجنسيات لأن النجاح في الإنتاج مرتبط بالاندماج في المنظومة العالمية. كذلك أمنت الخطة على أهمية زيادة الميزانية للأبحاث والتطوير، حيث أن بعض الدول المتقدمة وصلت فيها ميزانية البحث والابتكار، مثل أمريكا وأوروبا إلى ما يزيد عن (600) بليون دولار سنوياً عام (2006)، وزادت في عام (2014) إلى (900) بليون دولار لتبقى على ريادتها العالمية.

2. تجربة مملكة البحرين: أوضحت الخاطر (2015) أن الجهود بمملكة البحرين نحو بناء مجتمع المعرفة، تتمثل في توفير الخدمة التعليمية الجيدة، وتطوير النظام التعليمي وشموليته، لمواكبة التحولات التي يشهدها المجتمع، تفعيلاً لدوره في بناء القدرات المستقبلية، وتطوير التدريب بما يتناسب مع الاحتياجات التنموية، وتطوير البنية الأساسية، وتعزيز مكانة التعليم الإلكتروني، وتطوير البنية الثقافية والفكرية والروحية للطالب من خلال تطوير المناهج الدراسية، وتعزيز قيم التربية الوطنية، وتعزيز التواصل والاستفادة من شبكة الانترنت، في تدريب آلاف المعلمين والاختصاصيين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ مشروع جلالة الملك لمدارس المستقبل، من أجل التحول بمملكة البحرين إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة، مع التركيز على البحث والتطوير المهني للمعلمين، وتعزيز المشاريع التي تهتم بالمعرفة مثل جائزة التميز في التكنولوجيا والتعليم، ومشروع توفير بيئة التعلم الإلكتروني مفتوحة المصدر باستخدام المصادر التربوية المفتوحة (Open Educational Resources) (OER) بهدف تيسير التواصل والتطوير المهني للمعلمين تحت مسمى الملتقى التربوي.

3. تجربة المملكة الأردنية الهاشمية: أوضح نديم (2006) أن الأردن يركز بشكل كبير على بناء المعرفة الاقتصادية، من خلال تطوير وتحديث معظم قطاعات الأعمال، بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومن خلال بناء جيل يُقدر العلم والمعرفة والحدائق كأسس للتطور والتقدم في الحياة، ما يحتم تحويل فلسفة التعليم نحو المعرفة، لاستثمار العنصر البشري، وذلك بإشراك الشركات العملاقة ذات الخبرات، والانفتاح المدرس والمبرمج على المؤسسات

الدولية والعالمية، ليتمكن العنصر البشري من التعامل مع متطلبات القرن الحادي والعشرين في مجال الاقتصاد المعرفي، بالإضافة إلى تشجيع الشركات والتحالفات الإستراتيجية من أجل الحصول على الخبرات والمعارف اللازمة لتطوير اقتصاد معرفي قوي في الأردن. أيضاً تناول الخصاونة (10/8/2011) مشروع تطوير التعليم العالي في الأردن نحو الاقتصاد المعرفي، فأوضح أنّ هذا المشروع قام لأهمية التعليم العالي فهو يسهم في الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) (GDP) من خلال رفع القدرة الإنتاجية للفرد، إضافة إلى تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وجلهم من مخرجات التعليم العالي، حيث بلغت عام (2006) ما يساوي (2,5) مليار دينار، وقد حاز التعليم العالي في الأردن على ثناء عالمي كما جاء في تقرير البنك الدولي أنّ الأردن في طليعة الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن المجموعة كلها كانت في مستوى متدنٍ بالمقارنة مع الدول المتقدمة، لذا جاء هذا المشروع للحاق بالركب العالمي والتحضير لما هو آتٍ.

كما بين الخصاونة أن محور التمويل بالجامعات الحكومية غير كافٍ، فهو في تناقص مضطرد محسباً على أساس ما تدفعه الحكومة عن كل طالب في مقابل تزايد أعداد الطلاب الراغبين للالتحاق بالجامعات، ويضيف أن الحوكمة والإدارة الجامعية تحتاج إلى وقفة مسؤولة ومجردة تجاه المنهجية المتبعة في طرق إقرار البرامج وفق سياسة يضعها مجلس التعليم العالي وتنفيذها غالبية من أعضائه، وفي نفس الوقت هو المكلف بالمراقبة والمتابعة، ولكي تتلاءم المحصلة مع التقدم الذي أحرز في مجال التعليم العالي، يأمل الخصاونة أن يكون المشروع هو الانطلاقة الحقيقية لتطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي.

تطور التعليم العالي في السودان:

بدأ التعليم النظامي المستمر بإنشاء كلية غردون التذكارية عام (1902)، بيد أن التعليم العالي بدأ بإنشاء كلية كتشنر الطبية عام (1924)، وفي نهاية ثلاثينيات وبداية أربعينيات القرن الماضي أنشئت بعض المدارس العليا المتخصصة، فقامت مدارس القانون والزراعة والعلوم البيطرية عام (1938)، ثم العلوم الهندسية عام (1939)، ثم الآداب في عام (1940)، وفي منتصف الأربعينيات تم ضم جميع مدارس التخصصات المهنية الطبية، وفي عام (1951) أصبح اسم الكلية (كلية الخرطوم الجامعية)، وضُمت إليها

مدرسة كتشنر الطبية، وكغيرها من الجامعات الأفريقية كانت ذات صلة بجامعة لندن. وفي عام (1956) أصبحت جامعة مستقلة علمياً وإدارياً بإسم (جامعة الخرطوم)، واقترن ذلك بسودنة الوظائف، وأصبحت بذلك أول جامعة وطنية في السودان (بشير، 1970، 35).

وأورد الهادي (2010، 3-4) أنه يمكن تقسيم مراحل التعليم العالي في السودان للمراحل التالية:

المرحلة/ 1 (1956-1969): كانت مؤسسات التعليم خلال هذه الفترة تشمل جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة فرع الخرطوم وكلية الدراسات الإسلامية بأمر درمان، وبعض المعاهد العليا المتخصصة، بالإضافة إلى عدد آخر من المعاهد العليا التابعة لبعض المصالح والوزارات الأخرى.

المرحلة/ 2 (1969-1990): تُعتبر هذه الفترة من الفترات المهمة التي مرّ بها التعليم العالي، إذ صدرت كثير من القرارات، أهمها إنشاء وزارة للتعليم العالي لأول مرة، وتكوين المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي، الذي يضم الآن الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم العالي، واللجان العلمية المتخصصة، واللجان الدائمة وهي لجنة التمويل، والقبول، والعلاقات الخارجية، التخطيط، التدريب وتأصيل المعرفة. وصدور قانون التعليم العالي في (1975)، ووفقاً لهذا القانون صدر قرار بتأسيس كليات ومعاهد عليا وترفع بعض المعاهد العليا إلى كليات، منها تأسيس جامعة الجزيرة وجوبا في (1978) بوصفهما أول جامعتين في الأقاليم، وكلية القرآن الكريم عام (1981)، وجامعة أم درمان الأهلية في عام (1986). وحتى نهاية الثمانينيات كانت هناك خمس جامعات، وإحدى عشر كلية ومعهد متخصص بمستوى الدبلوم، وكان يتم قبول عدد من الطلاب بهذه المؤسسات التعليمية يقدر بحوالي خمسة آلاف طالب.

المرحلة/ 3: في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، بدأ تنفيذ ثورة التعليم العالي، والتي كان من أهدافها: زيادة الاستيعاب، الانتشار الجغرافي للجامعات، جعل اللغة العربية لغة التدريس بالجامعات، تشجيع البحث والنشر والتأليف، التوسع في التعليم التقني والتعليم المفتوح وكليات تنمية المجتمع. شمل التوسع في الجامعات القديمة إنشاء كليات ومعاهد عليا جديدة، كما ألحقت بعض المعاهد العليا المتخصصة القائمة

إلى بعض الكليات، أيضاً أنشئت بعض الجامعات بالأقاليم، التي تطورت وأنشئت لها كليات على نطاق محافظات الولاية، وفي إطار توجيهات الدولة لإحداث التنمية الشاملة تم ترفيع كليات المحافظات إلى جامعات، إضافة إلى سودنة جامعة القاهرة الفرع لتصبح جامعة النيلين، وترفيع المركز الإسلامي ليصبح جامعة أفريقيا العالمية، وترفيع كلية الأحفاد إلى جامعة الأحفاد.

التعليم الأهلي والأجنبي: تأكيداً لدور المجتمع السوداني ومشاركته في التعليم العام، جاء التفكير في تحمله جزءاً من نفقات التعليم العالي، وبرز ذلك في المؤتمر التداولي للتعليم العالي في فبراير (1991)، حيث أوصى بتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي وفق الأسس والمعايير التي يحددها المجلس القومي للتعليم العالي، فطورت تجربة التعليم العالي الأهلي والأجنبي أسس ومعايير الترخيص والإشراف لتصبح مثلاً ومرجعاً لعدد من الدول، بل أعتمدت من قبل اتحاد الجامعات العربية لتصبح الأساس للترخيص على قيام المؤسسات الخاصة في كل الدول العربية، وساهم بنسبة مقدرة في التعليم التقني، حيث أنشأت الوزارة هيئة التعليم التقني في عام (2003)، التي أنشأت تسع عشرة كلية تقنية، ودخلت مؤسسات الدولة في الاستثمار عن طريق التعليم، بإنشاء مؤسسات تعليمية مثل جامعة الرباط، والمعهد العالي للدراسات المصرفية، والمعهد العالي لعلوم الزكاة (الهادي، 2010، 7).

والآن يبلغ عدد الجامعات الحكومية (31) جامعة، وغير الحكومية (11) جامعة، بينما الكليات الأهلية والخاصة عددها (53) والأكاديميات عددها (8)، أي أن عدد المؤسسات التعليمية العليا بالسودان يبلغ (103) مؤسسات. وما يجدر الإشارة إليه هنا، أنّ عدد الطلاب الذين تقدموا للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي عام (2013) بلغ (157,289) طالباً وطالبة بدلاً عن (3-5) آلاف طالب وطالبة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2013).

التحديات الراهنة لعلاقة مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع السوداني في ظل مفاهيم الاقتصاد المعرفي:

ذكر الهادي (2010، 9-11) أن الرسالة والغاية من مؤسسات التعليم العالي هو الارتقاء بالمجتمع من خلال المساهمة الفاعلة في التنمية البشرية، وبناء القدرات في مجال البحث العلمي لتحقيق تنمية مستدامة، فالتعليم العالي هو أساس التنمية المعرفية، وتطور الأمم يقترن بتطور نظمها التعليمية، وقدرتها على التنبؤ باحتياجات المستقبل. إلا أن التعليم العالي في السودان يواجه بتحديات قديمة متوارثة وأخرى جديدة، تتمثل في زيادة الطلب عليه بمضامينه وإداراته وتمويله وجدوى وسائله وجودة البرامج والمناهج وملاءمتها، ونوعية الخريج ووسائل التدريب، وقدرته على المواكبة للتطورات التقنية والتعليمية والمعاصرة التي فرضتها العولمة الاقتصادية، والارتقاء بالكفاءة الداخلية وحاجة سوق العمل، وثورة المعلومات، ودور المعرفة في الاقتصاد العالمي، إذ أن المعرفة الاقتصادية تُبنى أساساً على رأس المال، والتراكم المعرفي ومعدلات الارتقاء بها، ما يجعل لزاماً على الدول النامية ومن بينها السودان، أن يُبذل قصارى الجهد في تنفيذ برامج التنمية والتحديث وتطوير الهياكل الاقتصادية، خاصة مجال التعليم والتدريب لاستثمار رأس المال البشري، إذ كان الفكر السائد في التنمية سابقاً يعتمد على رأس المال العيني الثابت وهي الأصول الإنتاجية من معدات وآليات وخلافه، فالأموال وحدها لا تُحدث التنمية، حيث أصبح من الضروري إضافة عناصر المعرفة والمهارات وإتقان العمل والجودة لها، بغية الاستفادة بكفاءة من الأصول، ولذلك صار رأس المال البشري موازياً بل متفوقاً على رأس المال العيني. ويمكن القول أن التحديات الراهنة لعلاقة مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع السوداني في ظل مفاهيم الاقتصاد المعرفي تتمثل في النمو السكاني الذي يؤثر على مؤسسات التعليم العالي بزيادة الاستيعاب، ما زاد من اتساع الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، الفقر والمجاعات والأمراض والجهل، النزاعات والصراعات الإثنية والتنافس على الموارد، النزوح والتشرد والبطالة والجوع، تدهور البنية التحتية وما يرتبط بها من سلبات، هجرة العقول مع التوسع في مؤسسات التعليم العالي، ضعف التمويل في مجال البحث العلمي، الإقبال على الكليات الأكاديمية أكثر من الكليات التقنية، شح النشاط الطلابي والتدريب الحقلية لضعف التمويل ومعاناة الطلاب في التنقل بين المؤسسة التعليمية ومكان السكن، رغم بناء داخلية، وتقديم دعم مالي،

وجود الإشراف التربوي والنفسي إلا أن المشكلة قائمة لم تُحل جذرياً، أيضاً الفروق بين الدول الغنية والفقيرة، وعدم التكامل في التجارة واقتصاد السوق ومفهوم العولمة بمعناه الشامل.

رؤية مستقبلية لدور مفاهيم الاقتصاد المعرفي في التعليم العالي نحو تنمية المجتمع:

الرؤية المستقبلية لاستثمار مفاهيم الاقتصاد المعرفي في التعليم العالي، تحتاج إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحريات الاقتصادية والانجازات العلمية كما ذكر روبرت (Robert A Reiser, 2001,57). هذه المبادئ هي الدعامة التي تنطلق منها العوامل الأساسية التي تحدد مكانة وأداء التعليم العالي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ويُمكن تلخيص هذه العوامل في ثلاثة محاور وهي:

- أ. الملاءمة: وهي التي تبرز دور مؤسسات التعليم العالي وتواليها مع التطوع الوطني، ومهامها في التعليم والتدريب والبحوث والخدمات، علاقتها مع التعليم العام، صلاتها بعالم العمل بمعناه الواسع، علاقتها مع الدولة في المشاركة أو التخطيط والاستشارات وضمن تمويلها لنشاطاتها، علاقتها الطيبة مع الدولة والمجتمع، والقائمة على مبدأ حرية التعلم، والاستقلال الذاتي المؤسسي لتكون قادرة على أداء ما عليها من مهام في مجال الإبداع والفكر والنقد والبناء في المجتمع، وعلى الدولة أن تضطلع بدورها المحفز والداعم (الهادي، 2010، 13).
- ب. الجودة: وتمثل في التزام مؤسسات التعليم العالي بمعايير التقويم والاعتماد وضبط الجودة لأنظمتها، سياساتها، مصادر تمويلها، رصد الميزانيات والشفافية في الصرف، إدارة البرامج، العلاقات الداخلية والخارجية. أيضاً الجودة معنية بمعايير استخدام تكنولوجيا التعليم للطلاب في عمليات الإبداع، الابتكار، التفكير الناقد، وفي عمليات الاتصال والتشارك، وفهم الطلاب للقضايا الإنسانية والثقافية والاجتماعية ذات الصلة بالتكنولوجيا، وممارسة السلوكيات الأخلاقية والشرعية (مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2014).

ج. الطابع الإقليمي والدولي: يهتم بالتوجه إلى العالمية في المحتوى والممارسة وخدمة التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب ارتباط مؤسسات التعليم العالي بالأقاليم المحلية، والعالم، ولتحقيق ذلك يمكن لهذه المؤسسات أن تقوم ببعض الأنشطة إضافة لمهامها الأساسية، لتعزيز مواردها المالية لمقابلة التزاماتها المختلفة، مع الاهتمام بالمفاهيم المستحدثة مثل العولمة التي ركزت على البعدين العقلي والمهاري أكثر من التراكم المعرفي، ما أدى إلى ظهور الجامعة الافتراضية، أي التحول نحو جاهيرية التعليم عن بعد باستخدام تكنولوجيا التعليم عبر الشبكة العالمية هلسي Halsey, (1997, 23).

الدراسات السابقة: (دراسات عربية): أجرى جمعة (2009) دراسة هدفت إلى إثارة تساؤل حول كيفية تطوير منظومة التعليم في الدول العربية بما يحقق بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية. اعتمدت الدراسة على منظومة البحث والتطوير بوصفهما شريان الحياة لنمو الاقتصاد من خلال جودة التعليم، الذي يُعتبر من أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي وتطوير المجتمعات، من خلال تنمية حقيقية لرأس المال البشري. وأوصت الدراسة بالاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، والإنفاق المتزايد على التعليم وتوسيع المشاركة المجتمعية.

كما أجرى بركات (2011) دراسة هدفت الدراسة إلى استطلاع عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات العربية حول واقع الدور الذي تمارسه هذه الجامعات في تنمية مجتمع المعرفة. عينة البحث (132) عضو هيئة تدريس يعملون بالجامعات العربية. أظهرت النتائج أن دور الجامعات العربية وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس كان بمستوى قوي في مجال إعداد الفرد، وبمستوى متوسط في مستوى تنمية المعرفة ومجال توليدها. ودلت النتائج أيضاً على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عينة الدراسة في المجالين توليد المعرفة وإعداد الفرد تبعاً لمتغير التخصص، وذلك لصالح التخصصات العلمية، بينما أظهرت النتائج من جهة أخرى عدم وجود فروق جوهرية في التقديرات في مجال تنمية مجتمع المعرفة، وفي الدور العام تبعاً لمتغير التخصص، كما بينت النتائج وجود فروق في تقديرات عينة الدراسة في جميع المجالات، وفي الدور العام

للجامعات في تنمية مجتمع المعرفة، تبعاً للموقع الجغرافي، وذلك لصالح الجامعات في بلدان الخليج العربي.

وأجرت الحسن (2011) دراسة هدفت التعرف على مدى مساهمة التعليم العالي بمساقاته المختلفة الأكاديمية والتقنية في تنمية الموارد البشرية في السودان. استخدمت الباحثة الطريقة الاستقرائية والاستنباطية والتاريخية، وتوصلت إلى نتائج تُشير إلى ضعف مساهمة التعليم العالي في السودان في تنمية الموارد البشرية، على الرغم من البداية المبكرة للتعليم العالي، أشار البحث إلى أنّ هذا الضعف يرجع إلى أنّ التمويل لا يمكن التعليم العالي من أداء دوره بالقدر المطلوب، وإلى عدم مواكبة المناهج الموضوعية للتطورات الحديثة، وإلى أسباب جوهرية أخرى مثل هجرة الخبرات، وضعف البنيات الأساسية اللازمة، مع عم الاهتمام بمجالى البحث والتدريب بالقدر الكافي.

(دراسات أجنبية): أجرى لليديو وآخرون (Lludio & etc,2005,129-138) دراسة هدفت للتحقق من تأثير تقانة المعلومات والاتصالات والتعليم بوصفهما بعدين أساسيين في عمليات تكامل إدارة المعرفة، كما قدمت الدراسة عرضاً للتصور الأوروبي للاقتصاد المعرفي متخذةً البرتقال مثلاً، وأجرت الدراسة تحليلاً عن تأثير استثمار المعرفة على الدخل الإجمالي. وناقشت تصنيفات المعرفة وتأثيرها على اقتصادياتها، كذلك ناقشت العلاقة بين الإنتاج والعائد التنافسي، وركزت الدراسة على أهمية وجود شبكة اتصال ذات كفاءة عالية تمكن من انتشار المعرفة عن طريق المشاركة المجتمعية، بغية تفعيل الاستثمار في مجال المعرفة والتوسع في عمليات الاقتصاد المعرفي.

وأجرى يوغانغ وانغ وآخرون (YougangWang & etc, 2014,80-91) دراسة هدفت إلى تقصى الأسباب للمشكلة بين التمويل والاتجاه نحو التطور الاقتصادي لمحافظة آنهوي (Anhui) بالصين. ناقشت الدراسة نواتج التطور المستمر للعلم والتكنولوجيا خاصة التطور في مجال البحوث العلمية وما أثمره من نظريات أدت للتطور في المجال الاقتصادي، استناداً على البيانات السنوية المتوالية بين (1980-2010) وتطبيق مقياس التوسع الاقتصادي المرتبط بمؤشرات الودائع والقروض. وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد اتجاه ثنائي لقياس التوسع الاقتصادي والنمو الاقتصادي مع التمويل، بالإضافة إلى كفاءة التطور الاقتصادي في محافظة آنهوي (Anhui). واقترحت الدراسة الاستفادة من جميع

ما يتعلق بالوضع الاقتصادي الحالي في محافظة أنهوي (Anhui) ليقود الصين إلى التطور الاقتصادي المستدام.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة كل من جمعة (2009) وبركات (2011) في أهمية التعليم في بناء الاقتصاد المعرفي، كما اتفقت مع دراسة الحسن (2011) في أهمية تنمية الموارد البشرية بوصفها المحرك الأساسي لبناء الاقتصاد المعرفي، كذلك اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة التي أجراها لليديو وآخرون (Lludio & etc,2005) التي أضافت إلى بُعد التعليم بُعد تقانة المعلومات والاتصالات، وكذلك تتفق هذه الدراسة مع دراسة يوغانغ وانغ وآخرون (YougangWang & etc,2014) التي اهتمت بصورة عامة ببعد التمويل في بناء الاقتصاد، حيث أن كل الأبعاد التي ركز عليها الباحث تعتمد على التمويل للارتقاء بفاعلية وتطوير الاقتصاد المبني على المعرفة. واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في استخدامها أدوات متعددة لجمع المعلومات والبيانات حيث تم استخدام الاستبانة والمقابلة مع بعض من عمداء كليات تنمية المجتمع وخبراء في الجودة، إضافة إلى أنها تكاملت فيها كل الأبعاد الأساسية التي تحقق تطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي بالتعليم العالي في تنمية المجتمع السوداني بصورة فاعلة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

المنهج: استخدم الباحث المنهج الوصفي.

الأدوات: أ. الاستبانة ب. المقابلة.

المجتمع: أ. مجتمع الاستبانة: هم أعضاء هيئة التدريس بأقسام الدراسات الاجتماعية بكليات الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية بولاية الخرطوم البالغ عددهم (47) عضواً يتتسبون إلى أربع كليات بجامعة كل من الخرطوم، النيلين، بحري وجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

العينة: للتأكد من ثبات وصدق الاستبانة، وزع الباحث (13) استبانة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الخرطوم بقسم الاجتماع بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، استجاب منهم (10) أعضاء. ولتنفيذ الاستبانة استهدف الباحث أعضاء هيئة التدريس بقسم الدراسات الاجتماعية بكليات الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بكل من جامعة: النيلين، بحري، والقرآن الكريم والعلوم الإسلامية، البالغ عددهم (35) عضواً

تقريباً، استجاب منهم (32) هم عينة الدراسة (التنفيذ) للاستبانة، بنسبة (91,43%) من العينة المستهدفة. تم استخدام طريقة التجزئة النصفية بعد توزيع الاستبانة وجمعها من عينة

التجريب، وجد أن معامل الارتباط $(r) = (0,69)$ عليه فإن الثبات $\frac{2r}{1+r} =$ إذن

الثبات $(reliability) = (0,82)$ والصدق (validity) $= \sqrt{0,82} = (0,91)$

ب. عينة المقابلات الشخصية: 1. تمت مقابلة أربعة عمداء لكليات تنمية المجتمع بجامعة ولاية الخرطوم، بكل من جامعة النيلين، القرآن الكريم، أم درمان الإسلامية والسودان المفتوحة. 2. تمت مقابلة اثنين من الخبراء في مجال الجودة.

المعالجات الإحصائية: أستخدم البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية في عمليات التحليل. عرض نتائج الدراسة:

أولاً: عرض نتائج السؤال الأول: ما الوضع الراهن لتطبيق أبعاد مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان

جدول (1)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بعد البنية التحتية ومصادر التعلم

البيد	رقم العبارة	البيانات	درجة كبيرة	درجة متوسطة	حد ما	درجة قليلة	لا توجد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
البنية التحتية ومصادر التعلم	1	عدد القاعات وعدد المقاعد بكل قاعة متناسب لعدد الطلاب.	2	16	10	3	1	3,47	0,67	درجة متوسطة
	2	توجد معامل معلة إعداداً جيداً.	-	9	8	12	3	2,72	0,64	حد ما
	3	الورش جيدة ومفعلة في المؤسسات التي تحتاج إليها.	-	10	5	15	2	2,72	0,64	حد ما
	4	توافر مزارع تجريبية بالمؤسسات التي تحتاج إليها.	-	9	6	14	3	2,67	0,65	حد ما
	5	توجد مكينات الكترونية بالمؤسسات التعليمية بالتعليم العالي.	-	6	9	14	3	2,56	0,66	درجة قليلة
	6	المراكز البحثية حلدها مناسب.	2	9	5	15	1	2,88	0,63	حد ما
	7	عدد مراكز تطوير الأداة المهني تتناسب مع الفئات المستهدفة.	2	15	11	2	2	3,41	0,66	درجة متوسطة
	8	توجد فترات متعلمة لتدريب العاملين بمؤسسات التعليم العالي.	3	10	9	8	2	3,13	0,63	درجة متوسطة
	9	توافر الميادين الرياضية بمؤسسات التعليم العالي.	1	2	10	12	7	2,31	0,70	درجة قليلة
	10	توجد مساح وصالات للأدب والفنون بمؤسسات التعليم العالي.	1	5	7	9	10	2,31	0,70	درجة قليلة
	11	المسجد واليوغيات والمنافع الأخرى جيدة	3	12	4	12	1	3,13	0,64	حد ما
		البنية التحتية ومصادر التعلم								
								2,85	0,65	حد ما

الوسط الحسابي والانحراف المعياري في الجدول (1) يوضحان أن بعد البنية التحتية ومصادر التعلم تسمح لحد ما في الوقت الراهن بتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان.

جدول (2)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بعد التعليم

البيد	رقم العبارة	البيانات	درجة كبيرة	درجة متوسطة	لحد ما	درجة قليلة	لا توجد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
التعليم	1	ترتبط متابعه حياة المجتمع.	7	11	9	5	-	3,63	0,69	درجة متوسطة
	2	تستوعب متابعه ميكانيزمات التقدم.	-	14	8	8	2	3,06	0,63	لحد ما
	3	يهتم باللغات الأجنبية بجانب التهورس باللغة العربية.	-	11	5	8	8	2,59	0,66	درجة قليلة
	4	يركز على تنمية مهارات التعلم الذاتي.	-	8	11	7	6	2,67	0,65	لحد ما
	5	يهتم بتتمة مهارات العمل ضمن فريق.	2	10	9	9	2	3,03	0,63	لحد ما
	6	يعمل على تنمية الأطر البشرية بما يتناسب مع المهام الحالية.	1	11	8	12	-	3,03	0,63	لحد ما
	7	ينمى الكفايات في علوم المستقبل مثل التفكير التقني والإبتكاري.	-	12	7	11	2	2,91	0,74	لحد ما
	8	يعمل لإيجاد فرص اقتصادية للجميع.	-	6	7	11	8	2,34	0,70	درجة قليلة
	9	يرفع من المستوى الثقافي ما يؤثر إيجابياً على صنع القرار الاقتصادي.	1	13	8	3	7	3,34	0,65	درجة متوسطة
	10	يحفز الطموح الشخصي وروح التنافس في مجالات الإبداع.	2	10	8	8	4	2,94	0,64	لحد ما
		التعليم						2,95	0,66	لحد ما

الجدول رقم (2) يوضح أن بعد التعليم يسمح لحد ما في الوقت الراهن بتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان. حيث أن الوسط الحسابي الكلي يساوي (2,95) بانحراف معياري يساوي (0,66).

(جدول 3)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بعد التدريب

البيد	رقم العيارة	العيارات	درجة كبيرة	درجة متوسطة	لحد ما	درجة قليلة	لا توجد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
التدريب	1	يوفر مراكز مناسبة لتدريب العاملين بمؤسسات التعليم العالي.	4	9	9	9	1	3,19	0,64	لحد ما
	2	يرشد الفرد إلى السلوك السليم والتفكير المنطقي.	5	14	4	8	1	3,44	0,66	درجة متوسطة
	3	يمكن العاملين من مساهمة التقدم التكنولوجي واكتساب أساليب العمل الحديثة.	6	9	10	5	2	3,38	0,66	درجة متوسطة
	4	يقلل من الأخطاء وإصابات العمل ما يؤدي إلى تقليل النفقات.	4	16	3	5	4	3,34	0,70	درجة متوسطة
	5	يهيئ طبقة من العاملين المؤهلين لشغل بعض الوظائف الأعلى.	4	16	3	7	2	3,41	0,66	درجة متوسطة
	6	يساهم في إعداد التوازن الكمي والتوزيعي لهيكل العمالة من خلال التدريب التحويلي.	2	16	5	5	4	3,22	0,64	درجة متوسطة
	7	يغير في السلوكيات والاتجاهات في مجال علاقات العمل.	4	12,5	31,25	25	-	3,31	0,65	درجة متوسطة
	8	ينمي القدرة على التفكير المنظم والتنبؤ وتحليل علاقات السبب والنتيجة.	6	9	5	10	2	2,91	0,74	لحد ما
	9	يخلق تعاون بين العاملين (روح العمل الجماعي).	9	7	8	4	4	3,41	0,66	درجة متوسطة
	10	يرفع الروح المعنوية للعاملين لإحساسهم بالرضا والثقة في النفس.	8	7	10	7	-	3,50	0,67	درجة متوسطة
	11	يزيد من انتماء الفرد للمؤسسة التي يعمل فيها.	6	8	8	10	-	3,31	0,65	درجة متوسطة
								3,31	0,67	درجة متوسطة

الجدول رقم (3) أن بعد التدريب يسمح بدرجة متوسطة في الوقت الراهن بتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان. حيث أن الوسط الحسابي الكلي يساوي (3,31) بانحراف معياري يساوي (0,67).

جدول (4)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة
عن فقرات بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

البيد	رقم العبارة	العبارات	درجة كبيرة	درجة متوسطة	حد ما	درجة قليلة	لا توجد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1	تركز على خفض الأمية التقنية إلى ما دون 30٪.	8	9	2	9	4	3,25	0,64	درجة متوسطة
			٪25	٪28,13	٪6,25	٪28,13	٪12,5			
	2	توطد علاقات تكاملية بين مؤسسات التعليم العالي وربطها بالمجتمع.	3	10	10	9	-	3,22	0,64	درجة متوسطة
			٪9,37	٪31,25	٪31,25	٪28,13	-			
	3	تبنى قنوات التواصل المستمر بين المؤسسات التعليمية وخرمجيا.	8	3	11	6	4	3,16	0,62	حد ما
			٪25	٪9,37	٪34,37	٪18,75	٪12,5			
	4	تطور من نوعية أجهزة المعامل والمراكز البحثية والمكتبات.	10	7	4	8	3	3,41	0,66	درجة متوسطة
			٪31,25	٪21,88	٪12,5	٪25	٪9,37			
	5	تملك التكنولوجيات الأساسية لمعظم العاملين بمؤسسات التعليم العالي	7	6	7	9	3	3,16	0,62	حد ما
			٪21,88	٪18,75	٪21,88	٪28,13	٪9,37			
6	تعمل على حوسبة المناهج الدراسية.	7	6	5	12	2	3,13	0,63	حد ما	
		٪21,88	٪18,75	٪15,62	٪37,25	٪6,25				
7	تتمسك النشاط العلمي والثقافي والاجتماعي عبر المواقع الالكترونية.	10	4	11	6	1	3,50	0,67	درجة متوسطة	
		٪31,25	٪12,5	٪34,37	٪18,75	٪3,13				
8	تهيئ قاعات الدراسة وفق النظم الحديثة.	5	6	11	5	5	3,03	0,63	حد ما	
		٪15,62	٪18,75	٪34,37	٪15,62	٪15,62				
9	تيسر ممارسة التعلم الذاتي.	7	4	4	13	4	2,91	0,63	حد ما	
		٪21,88	٪12,5	٪12,5	٪40,62	٪12,5				
10	تعمل على رفع ثقافة المجتمع.	7	10	2	11	2	3,28	0,64	درجة متوسطة	
		٪21,88	٪31,25	٪6,25	٪34,37	٪6,25				
		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات								
								3,21	0,64	درجة متوسطة

جدول رقم (4) يوضح أن بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسمح بدرجة متوسطة في الوقت الراهن بتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان. حيث أن الوسط الحسابي الكلي يساوي (3,21) بانحراف معياري يساوي (0,64).

جدول (5)
يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المياريّة لإجابات أفراد عينة الدراسة
عن فقرات بعد آليات البحث العلمي

البيد	رقم العبارة	العبارات	درجة كبيرة	درجة متوسطة	لحد ما	درجة قليلة	لا توجد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة المتوسطة
آليات البحث العلمي	1	تشجع في قيام مراكز بحثية جديدة	3	13	7	7	2	3,25	0,64	درجة متوسطة
	2	تدفع المسؤولين إلى التأليف وتسهيل عمليات النشر	8	11	3	10	-	3,53	0,67	درجة متوسطة
	3	توفر الكتب والدوريات والأجهزة والمواد للباحثين	6	8	7	11	-	3,28	0,64	درجة متوسطة
	4	تتبنى مواضيع بحثية تواكب التحولات العالمية الاقتصادية	4	12	3	9	4	3,09	0,63	لحد ما
	5	توطد الصلة بالخارج الدولية في مجال البحوث العلمية	7	4	11	10	-	3,25	0,67	درجة متوسطة
	6	تفتح المجال للباحثين للمشاركة في المؤتمرات العلمية.	5	12	5	10	-	3,38	0,66	درجة متوسطة
	7	تحفز العلماء لإجراء البحوث	5	7	8	9	3	3,06	0,63	لحد ما
	8	تتيح فرص التنافس في مجال البحوث العلمية.	7	10	6	7	2	3,41	0,66	درجة متوسطة
	9	تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل مكونات التنمية الاجتماعية.	1	12	10	6	3	3,06	0,63	لحد ما
	10	تهتم ببحوث العلماء المهاجرين.	-	8	7	12	5	2,56	0,66	درجة قليلة
	11	تراعى المعايير المعتمدة لضبط جودة البحوث العلمية.	9	8	7	8	-	3,56	0,68	درجة متوسطة
آليات البحث العلمي										
								3,22	0,65	درجة متوسطة

الجدول رقم (5) يوضح أن بعد آليات البحث العلمي يسمح بدرجة متوسطة في الوقت الراهن بتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان. حيث أن الوسط الحسابي الكلي يساوي (3,22) بانحراف معياري يساوي (0,65).

جدول (6)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بعد الإدارة (الحكومة)

البيد	رقم العبارة	المعيار	البيانات	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	لحد ما	بدرجة قليلة	لا توجد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة		
الإدارة (الحكومة)	1	1	تتكرم القوانين واللوائح المنظمة للعمل.	2	14	10	5	1	3,34	0,65	بدرجة متوسطة		
	2	2	تتوجه نحو اللامركزية في الإدارة في إطار قانون التعليم العالي.	2	10	11	8	1	3,22	0,64	بدرجة متوسطة		
	3	3	لديها ريف وتطفي للعاملين بمؤسسات التعليم العالي.	9	8	5	9	1	3,72	0,71	بدرجة متوسطة		
	4	4	تحقق استقلال التعليم العالي في دولة القانون.	6	11	7	7	1	3,44	0,66	بدرجة متوسطة		
	5	5	توفر حقوق الملكية الفكرية.	10	8	7	7	-	3,66	0,70	بدرجة متوسطة		
	6	6	تحقق الجودة الشاملة وفق المعايير المعتمدة إقليمياً وعالمياً.	4	7	8	13	-	3,06	0,63	لحد ما		
	7	7	تحدد ساعات العمل الأسبوعية بما لا يقل عن 40 ساعة.	5	14	3	7	3	3,53	0,67	بدرجة متوسطة		
	8	8	تشارك في رفع نسبة القوى العاملة الفاعلة في المجتمع.	2	12	9	9	-	3,22	0,64	بدرجة متوسطة		
	9	9	تراعي حقوق الإنسان وإشاعة روح الشفافية والنزاهة والديمقراطية.	4	12	5	7	4	3,22	0,64	بدرجة متوسطة		
	10	10	تتشرف ثقافة التعاون بين الرؤساء والمرؤوسين.	3	10	4	9	6	2,84	0,73	لحد ما		
			الإدارة (الحكومة)								3,33	0,67	بدرجة متوسطة

الجدول رقم (6) يوضح أن بعد الإدارة (الحكومة) يسمح بدرجة متوسطة في الوقت الراهن بتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان. حيث أن الوسط الحسابي الكلي يساوي (3,33) بانحراف معياري يساوي (0,67).
ثانياً عرض نتائج السؤال الثالث:

إلى أي مدى يمكن أن تعمل مؤسسات التعليم العالي في السودان للمحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية للمجتمع السوداني في تلازم يواكب الثورة المعرفية والاتصالية المتسارعة؟

جدول (7)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات السؤال الثاني

رقم العنصر	البيانات	درجة كبيرة	درجة متوسطة	حد ما	درجة قليلة	لا توجد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	تدعم أسس الانتماء الوطني.	3	14	3	12	-	3,25	0,64	درجة
		19,37	43,75	9,37	37,25	-			متوسطة
2	تحتّم القيم الإنسانية وحقوق الإنسان.	2	13	12	5	-	3,31	0,65	درجة
		16,25	40,62	37,25	15,62	-			متوسطة
3	تحافظ على العادات والتقاليد السودانية الإيجابية.	6	14	8	4	-	3,69	0,70	درجة
		18,75	43,75	25	12,5	-			متوسطة
4	تنمي قدرات الأفراد في اللغة العربية والتواصل مع اللغات الأخرى.	1	10	11	10	-	3,06	0,63	حد ما
		3,13	31,25	34,37	31,25	-			حد ما
5	تثري التنوع الثقافي داخل الأمة وتلاقحه مع الثقافات الأخرى.	1	7	16	8	-	3,03	0,63	حد ما
		3,13	21,88	50	25	-			حد ما
6	تشارك في معالجة المشكلات الاجتماعية.	-	6	16	8	2	2,81	0,63	حد ما
		-	18,75	50	25	6,25			حد ما
7	بها مناهج دراسية تؤكد هوية الأمة السودانية ومواكبة عالمياً.	-	13	2	17	-	2,87	0,63	حد ما
		-	40,62	6,25	53,13	-			حد ما
8	تقدير قدرات الأفراد ودعمها.	1	9	14	8	-	3,09	0,63	حد ما
		3,13	28,13	43,75	25	-			حد ما
9	تشجيع إبداعات الطلاب الثقافية والاجتماعية والرياضية.	6	15	5	6	-	3,66	0,70	درجة
		18,75	46,88	15,62	18,75	-			متوسطة
10	تكرّم المبتدعين والمبدعين.	2	12	7	9	2	3,09	0,63	حد ما
		6,25	37,25	21,88	28,13	6,25			حد ما
والاقتصادية المتسرعة المحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية مع تلازم يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية المتسرعة، حيث أن الوسط الحسابي الكلي يساوي (3,18) بانحراف معياري يساوي (0,65).									

جدول رقم (7) يوضح أن مؤسسات التعليم العالي في السودان، يمكن أن تساهم حد ما في الوقت الراهن بتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي، في المحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية في تلازم يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية المتسرعة، حيث أن الوسط الحسابي الكلي يساوي (3,18) بانحراف معياري يساوي (0,65).

ب. تحليل بيانات ومعلومات المقابلة مع بعض من عمداء كليات المجتمع بولاية الخرطوم:

1- ما مدى تهيئة البنية التحتية للكلية بما يتناسب مع معايير الجودة المعتمدة؟
اتفق عمداء الكليات على أن البنية التحتية للكليات ليست بالمستوى المرضي، ولا تتسق بصورة متكاملة مع معايير الجودة المعتمدة، وتسخر الكليات كل ما متاح فيها

للقيام بالبرامج المستهدفة، وتعمل في داخلها بالحد الأدنى في تسيير أعمالها، وتسعى في عمليات التحسين والتطوير مع الإدارات العليا للكليات.

2- ما مدى مساهمة الكلية في مجال محو الأمية الأبجدية والوظيفية والتقنية؟ تباينت إجابات عمداء، فالكلية بجامعة السودان المفتوحة تساهم في محو الأمية وتأهيل الفاقد التربوي، فقامت بتصميم منهج تُستخدم فيه الوسائط التعليمية. والكلية بجامعة أم درمان الإسلامية تساهم في تنمية القدرات والمهارات في مجالات الإنتاج لدمج الدارس في المجتمع وليكون له عائد اقتصادي. والكلية بجامعة النيلين عملت على فتح مراكز لمحو الأمية بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم، مع التركيز على شريحة المرأة. أما الكلية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية فتعمل في مجال محو الأمية، ومن أهم إنجازاتها التركيز على منسوبي الجامعة، فخرجت بنتائج طيبة في تعليمهم قراءة وكتابة القرآن وقراءة الصحف، فانتقلت بهم من مصاف الأميين إلى مصاف المتعلمين.

3- ما نوعية البرامج التي تقدمها الكلية لإيجاد فرص اقتصادية للجميع؟ تتشابه نوعية هذه البرامج في كل من الكليتين بجامعة النيلين وجامعة السودان المفتوحة، إذ تقدمان برامج في مجال التمويل الأصغر، إدارة المشروعات الصغيرة، وتنمية القدرات الفنية لإكساب مهارات تُعين على الإنتاج. أما الكليتان بجامعة أم درمان الإسلامية وجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية فتركزان على إكساب المرأة بعض المهارات اليدوية في مجالات التغذية، الصحة العامة، الأعمال اليدوية، التربية الجمالية وصحة البيئة.

4- ما حجم التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الكلية بما يتسق مع أساليب العمل الحديثة؟ كلية تنمية المجتمع بجامعة السودان المفتوحة تستخدم تكنولوجيا المعلومات بطريقة موازية مع الوسائط الأخرى، وبالكلية بجامعة النيلين يتم التركيز على الموقع الإلكتروني للكلية لنشر النتائج، اللوائح، دليل الطالب والأنشطة المهمة بالكلية. وفي الكلية بجامعة أم درمان الإسلامية تُطبق مهارات تكنولوجيا في مجالات التغذية والأعمال اليدوية أكثر من الاهتمام بالمعرفة التكنولوجية، أما بالكلية في

- جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية فتتوافر سبورات الكترونية وأجهزة عرض تقديمي للأساتذة لمن يمتلك القدرة على استخدامها.
- 5- ما الدور الذي تقوم به الكلية في رفع المستوى الثقافي في المجتمع؟ تشارك الكليات في تنظيم محاضرات وحلقات نقاش وورش عمل لخدمة المجتمع تُشارك فيها جهات متعددة لرفع الوعي الثقافي. وتختص الكلية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بتخصيص برامج متوسطة في مجال الثقافة الإسلامية وتأهيل الأئمة، وبرامج طويلة لمدة ستة أشهر لتأهيل الدعاة.
- 6- ما المشكلات المجتمعية التي تركز الكلية في معالجتها؟ تشارك الكليات في تقديم برامج لمحو الأمية، ورفع القدرات والمهارات لنشر وترسيخ ثقافة العمل الحر، وتهتم الكلية بجامعة النيلين بتوفير كوادر وسيطة لخدمة المجتمع، أما الكلية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية فتهتم برفع الثقافة الدينية، بينما تهتم الكلية بجامعة أم درمان الإسلامية باستنهاض المجتمع تجاه برامج الكلية.
- 7- ما الجهد البحثي الذي تبذله الكلية في مجال تنمية المجتمع؟ تركز الكليات على الدراسات المسحية والميدانية لبعض قطاعات المجتمع للمساهمة في تنميتها، وبالكلية في جامعة أم درمان الإسلامية توجد إدارة للبحوث والنشر، أما بالكلية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية فتُقدم ورش عمل في نهاية كل عام بمشاركة كل الفروع المنتشرة في الأقاليم، يُقدم في الملتقى أوراق بحثية عن خدمة المجتمع.
- ج. تحليل بيانات ومعلومات المقابلة مع اثنين من الخبراء في مجال الجودة:
1. ما مدى جودة مساهمة الأبعاد التالية في تعزيز دور مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمع السوداني؟
- أ. البنية التحتية: البنية التحتية في معظم (إن لم تكن كل) مؤسسات التعليم العالي في السودان ضعيفة، ولا تُحقق الجودة وفقاً للمعايير التي أعدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فالواقع الحالي لن يساهم بصورة فاعلة وجيدة في تعزيز مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمع السوداني.
- ب. التعليم: مخرجات التعليم العالي ضعيفة، كما تُشير لذلك الكثير من نتائج الدراسات، وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد ذلك.

ج. التدريب: التدريب أحد الوظائف الأساسية للتعليم العالي في ظل التدفق المعرفي الهائل، فالتدريب أثناء الخدمة والتدريب أثناء الدراسة الجامعية، فهو في معظم الأحوال ضعيف، ولا تركز المناهج على الجوانب التطبيقية بقدر اهتمامها بالجانب النظري.

د. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: استخدامه ضعيف للغاية في عمليات التدريس الجامعي، وفي مجالات البحث العلمي، وفي حالات استخدامه فهو لا يُوظف بصورة فاعلة في عمليات التدريس والبحث العلمي.

هـ. البحث العلمي: لا زالت نُظَم التعليم في السودان تستهلك المعرفة، ولا تُسهم في توليدها، وذلك لضعف الاهتمام بالبحث العلمي، وضعف الموارد المادية والفنية المتوفرة لبحث علمي جيد يسهم في تنمية بشرية، تدعم الاتجاه نحو الاقتصاد المعرفي وتحقيق دوره في تنمية المجتمع السوداني.

و. الإدارة (الحوكمة) (Governance): ليست في المستوى الذي يرقى لجعل مؤسسات التعليم العالي في السودان قادرة على تطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي، لأسباب تتعلق بالتمويل ونوعية القيادات والإدارات في الكفاءة العلمية والإدارية بما يمكن من تحقيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في السودان.

2. إلى أي مدى يمكن أن تعمل مؤسسات التعليم العالي في السودان للمحافظة على الهوية الثقافية والقيم الدينية للمجتمع السوداني في تلازم يواكب الثورة المعرفية والاتصالية المتسارعة؟

البنية التحتية وواقع التعليم والتدريب والبحث العلمي ونوعية الإدارات تُشير إلى وجود صعوبات لمساهمة مؤسسات التعليم العالي في السودان بدور فاعل في تحقيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي، حيث أتى السودان ضمن ذيل قائمة الدول العربية في تقرير التنمية البشرية الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 2015م وبات مع اليمن والصومال.

مناقشة الاستنتاجات:

1. مناقشة الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الأول:

ما الوضع الراهن لتطبيق أبعاد مفاهيم الاقتصاد المعرفي بمؤسسات التعليم العالي في السودان؟

جدول (8)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنتيجة والرتبة لجميع أبعاد مفاهيم الاقتصاد المعرفي

الرتبة	النتيجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البعد
6	لحد ما	0,65	2,85	البنية التحتية ومصادر التعلم
5	لحد ما	0,66	2,95	التعليم
2	بدرجة متوسطة	0,67	3,31	التدريب
4	بدرجة متوسطة	0,64	3,21	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
3	بدرجة متوسطة	0,65	3,22	آليات البحث العلمي
1	بدرجة متوسطة	0,67	3,33	الإدارة (الحوكمة)
	لحد ما	0,65	3,15	نتيجة الأبعاد

من الجدول (8) يمكن استنتاج أن مؤسسات التعليم العالي في السودان تطبق لحد ما مفاهيم الاقتصاد المعرفي، وهذا ما تشير إليه المعالجات الإحصائية، وأمنت المقابلات التي تمت مع بعض من عمداء كليات تنمية المجتمع والخبيرين في مجال الجودة، والدراسات السابقة على أهمية أبعاد التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل في تطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي. ويرى الباحث ضرورة أن تشمل عمليات التطوير الوضع الراهن بمؤسسات التعليم العالي المحاور التي تم عرضها لتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي بصورة فاعلة في خدمة المجتمع، والتي تعتمد في تطويرها كلها على عامل التمويل.

مناقشة الاستنتاجات المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالي في السودان في المحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية في تلازم يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية المتسارعة؟

من الجدول (7) يستنتج الباحث أن مؤسسات التعليم العالي في السودان تساهم لحد ما في المحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية في تلازم يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية المتسارعة. وهذا ما أشار إليه عمداء كليات تنمية المجتمع في محاور المقابلة التي تمت مع كل منهم، إلا أن الخبيرين في مجال الجودة فقد أوضحوا أن كل الأبعاد تحتاج إلى تطوير خاصة بإعداد البنية التحتية، التعليم، والبحث العلمي ونوعية الإدارات، ويرى الباحث أن نوعية المناهج وأساليب تدريسها، وتصميم برامج موازية منافسة ثقافية وعلمية وترفيهية، وتنمية القدرات الإبداعية الابتكارية، والتوعية بأهمية الوقت، واستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تثقيف المجتمع وربطه بقيمه، عوامل أساسية تساهم بدرجة كبيرة في المحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية في تلازم يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية المتسارعة.

الاستنتاجات: توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1. الوضع الراهن لتطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي في السودان، يُشير إلى قصور في الأبعاد الجوهرية لتطبيق هذه المفاهيم وفقاً للمعايير العالمية.
2. تُساهم مؤسسات التعليم العالي في السودان لحد ما في المحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية، لكنها لا ترتقي بهذه المساهمة في تلازم يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية المتسارعة.

التوصيات: بناءً على هذه الاستنتاجات يوصي الباحث بالآتي:

1. مراجعة مؤسسات التعليم العالي في السودان لأهدافها، وتطوير أساليبها تجاه خدمة المجتمع.
2. الاهتمام بغرس الأهداف الوجدانية التي تحقق ممارسة السلوكيات الأخلاقية والشرعية لحفظ الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية في ظل الثورة المعرفية والاتصالية.

3. التركيز على التمويل والجودة ليتحقق التميز في الأبعاد الجوهرية التي تجعل من المعرفة وتكنولوجيا المعلومات منطلقاً لتلبية حاجات المجتمع.

المراجع:

1. أحمد، عباس بله محمد، (2012م). التخطيط- مفاهيمه - مجالاته. السودان، الخرطوم: دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة والنشر.
2. بشير، محمد عمر (1970). تطور التعليم في السودان. الخرطوم: دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع.
2. الحسن، خالدة إبراهيم أحمد (2011م). دور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية في السودان في الفترة (2000-2010م). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
3. الحضيرى، محسن أحمد (2001م). اقتصاد المعرفة. القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر.
4. الخشاب، عبدالإله (2000م). الجامعة في خدمة مجتمع المعرفة. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية.
5. المصري، منذر واصف (2004م). العولمة وتنمية الموارد البشرية. الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
6. الطيبي، محمد (2004م). البنية المعرفية لاكتساب المفاهيم وتعلمها وتعليمها. الأردن، عمان: دار أمل.
7. الفكي، الفاضل عبدالرازق (2008م). أثر العولمة واقتصاديات المعرفة على الدول النامية. رسالة ماجستير غير منشورة، السودان، جامعة النيلين، السودان.
6. قاسم، خال مصطفى (2013م). إستراتيجية الاقتصاد المعرفي للصناعات المعرفية. الإسكندرية: جامعة الدول العربية.
7. كافي، مصطفى يوسف (2013م). الاقتصاد المعرفي. الأردن، عمان: مكتبة المجتمع.
8. كمال يوسف و غزاوي، محمد ذيبان (1994م). مقدمة في التكنولوجيا التعليمية. لبنان، بيروت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

9. محمود، محمد نايف (2011م). الاقتصاد المعرفي. الأردن، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
10. محمود، يوسف سيد (2009م). رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي. تقديم: عمار، حامد. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
11. مؤتمن، منى (2004م). نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الاقتصاد المعرفي. بحث مقدم إلى إدارة البحث والتطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية.
13. الهادي، هاشم محمد (2010م). التعليم العالي. الفلسفة والآفاق/ الواقع والتحديات. الدورة التدريبية بمركز تطوير الأداء الأكاديمي، أم درمان، كلية التربية، جامعة الخرطوم.
مراجع الانترنت:
1. بركات، زياد وعوض أحمد (2011م). واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها. الموقع: www.qou.ed.arabic.r1-drziadbarakat.pdf
2. جمعة، محمد سيد أبو السعود (2009م). تطور التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة. ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد. الرياض. الموقع: www.faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=18118
3. حسن، أميرة محمد علي أحمد (2006م). نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع. ورقة علمية مقدمة للمؤتمر السادس لكلية التربية بجامعة البحرين. الموقع: www.sustech.edu.staff_publication
4. الخاطر، نوال إبراهيم (2013م). نحو بناء مجتمع المعرفة. الموقع: www.mdps.gov.qa.gsdp_en/Bahrain
5. الخصاونة، فايز (2011/8/10م). مشروع تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي. الموقع: www.Addustour.com
6. مكتب التربية العربي لدول الخليج (2014م) معايير تكنولوجيا التعليم للطلاب. الموقع: www.Iste.org/net